هش •سوريا

من دبلوماسية الخارج إلى بناء الداخل: لماذا تحتاج سوريا الجديدة إلى الشفافية والحوار؟



الكاتب
د. عبد الباسط ابو نبوت
عضو في شبكة سوريا مورس الإخبارية

تاريخ النشر
26 أغسطس 2026



ويمكن قراءة هذا القلق بوصفه مؤشراً إلى أن الدبلوماسية السورية الساعية إلى إعادة بناء علاقات سوريا الخارجية تحاول أيضاً فتح مساحة لإعادة بناء الثقة في الداخل.

• من الخطاب الرسمي إلى الحوار

خلال عقود، ارتبط الخطاب الرسمي في سوريا، في كثير من الأحيان، بلغة أحادية الاتجاه؛ حيث كانت الدولة تتحدث كُثر مما تُفسح المجال للنقاش العام. أما القلقات الحوارية المباشرة مع الباحثين والإعلاميين والمثقفين، فتقدم نموذجاً مختلفاً يقوم على السؤال والمناقشة والمصارحة.

وهذا التحول مهم في المرحلة الانتقالية؛ لأن بناء الدولة لا يحتاج إلى القرارات والمؤسسات فقط، وإنما يحتاج أيضاً إلى الثقة بين الدولة والمجتمع.

وكلما وصلت المعلومات من المسؤول المباشر، تراجعت مساحة الإشاعة والتأويل والتحليل المبني على التخمين، وأصبح النقاش العام أكثر ارتباطاً بالوقائع.

الشفافية ليست إعلاماً فقط.. بل حوكمة

تكمن أهمية هذه القلقات في أنها لا ينبغي أن تُقرأ باعتبارها نشاطاً إعلامياً لوزارة

الخارجية فقط، وإنما باعتباها جزءاً من مفهوم أوسع للحوكمة.

فالشفافية تعني أن يعرف المواطن ماذا تفعل مؤسسات الدولة، ولماذا تتخذ قراراتها، وما الذي تحققه، وما الذي تعثر، وماهي التحديات التي تواجهها.

وفي مرحلة انتقالية مليئة بالملفات الحساسة، تبدو المصارحة عنصراً ضرورياً لتعزيز الثقة العامة، لا مجرد خيار ثانوي.

لكن الشفافية الحقيقية لا تعني كشف كل المعلومات، خصوصاً في الملفات الأمنية والدبلوماسية الحساسة، وإنما تعني تقديم ما يمكن إعلانه بوضوح، والاعتراف بالتحديات، وشرح الخيارات، ومنع تلك المجتمع أسيراً للمعلومات غير الرسمية.

• سياسياً.. بناء شركة لا مجرد تأييد

تحتاج المرحلة الانتقالية في سوريا إلى توسيع العلاقة بين الدولة والمجتمع من منطق التأييد أو الرفض إلى منطق المشاركة في النقاش العام وصنع السياسات.

فالمرحلة الانتقالية لا يمكن أن تنجح اعتماداً على الحكومة وحدها، مهما امتلكت من أدوات وصلاحيات، وإنما تحتاج إلى مشاركة الباحثين والمفكرين والأكاديميين والإعلاميين والنخب السياسية والاجتماعية.

وهؤلاء لا ينبغي أن يقتصر دورهم على تأييد الحكومة أو معارضتها بصورة تلقائية، بل يفترض أن يساهموا في النقد المسؤول، وتقديم البدائل، وقراءة المخاطر، واقتراح السياسات.

ومن هنا فإن فتح قنوات التواصل بين مؤسسات الدولة والنخب الوطنية يمكن أن يساعد على تحسين جودة القرار، ويمنح الحكومة صورة أكثر دقة عن المجتمع.

• إعلامياً.. من نقل الرواية الرسمية إلى شريك في النقاش العام

الإعلام في المرحلة الانتقالية أمام مسؤولية مضاعفة.

فهو مطالب بنقل المعلومة، والتحقق منها، ومساءلة المسؤول، وفي الوقت نفسه منع تحويل الإعلام إلى منصة للشائعات أو التحريض أو الاستقطاب.

وكلما زادت شفافية المؤسسات الحكومية، ازدادت قدرة الإعلام، في العادة، على أداء دوره المهني بصورة أفضل.

كما أن توفير المعلومات من مصادرها الرسمية يساعد الصحفي والباحث على الانتقال من مطاردة التسريبات إلى تحليل السياسات والنتائج.

وهنا يمكن أن تنشأ علاقة جديدة بين الدولة والإعلام تقوم على المعلومة مقابل المسؤولية: الدولة توفر المعلومات الممكنة، والإعلام يتعامل معها بمهنية واستقلالية.

• دبلوماسياً.. السياسة الخارجية أصبحت جزءاً من السياسة الداخلية

تظهر المرحلة الحالية أن السياسة الخارجية لم تعد ملفاً منفصلاً عن حياة السوريين اليومية.

فالعلاقات الدولية تؤثر في العقوبات والاستثمار وإعادة الإعمار والطاقة والتجارة وعودة اللاجئين والمساعدات، كما تؤثر في الأمن الوطني وموقع سوريا الإقليمي.

وبالتالي فإن نجاح الدبلوماسية السورية في إعادة فتح قنوات التواصل مع العالم يجب أن يتحول إلى مكاسب ملموسة في الداخل.

وهنا تصبح الدبلوماسية أداة من أدوات التعافي الوطني، وليست مجرد علاقات وبروتوكولات.

مركز الدراسات.. الجسر بين الدولة والمجتمع

الإشارة إلى أهمية مركز الدراسات تحمل دلالة بالغة الأهمية.

فسوريا بحاجة إلى مظلة تفكير وطنية تنتج المعرفة وتدعم البدائل صانع القرار، خصوصاً في ملفات الاقتصاد والسياسة الخارجية والأمن وإعادة الإعمار والعلاقات الإقليمية.

والمطلوب ليس تحويل مركز الدراسات إلى مؤسسة حكومية، بل بناء علاقة مؤسساتية معها تحفظ استقلاليتها وتستفيد من خبرتها.

فالدولة الحديثة لا تعتمد فقط على القرار السياسي، وإنما على المعلومة والتحليل والبحث والتقييم.

• الثقة.. رأس المال الحقيقي للمرحلة الانتقالية

بعد سنوات طويلة من الحرب والانقسام، أصبحت الثقة واحدة من أكثر الموارد ندرة في المجتمع السوري.

ولا يمكن إصدار قرار ببناء الثقة؛ فهي تُبنى بالتراكم.

تقدم، ثم معلومة واضحة، ثم اعتراف بخطأ، ثم استجابة للملاحظة، ثم حوار آخر.هكذا تتشكل الثقة تدريجياً.

ولهذا فإن قيمة هذه اللقاءات لا تكمن فقط في مضمون ما يقال خلالها، وإنما في استمرارها وتحولها إلى ممارسة مؤسساتية.

• من وزارة الخارجية إلى بقية مؤسسات الدولة

إذا كانت وزارة الخارجية قد اختارت فتح باب الحوار مع الباحثين والإعلاميين والمثقفين، فإن الخطوة الأهم هي أن تصبح هذه الثقافة جزءاً من العمل الحكومي عموماً.

يمكن أن نرى لقاءات دورية بين الوزارات والنخب المتخصصة، وهيئات للحوار حول السياسات العامة، ومراكز بحثية تقدم أوراقاً لصانع القرار، ومؤتمرات تشاورية تناقش مشاريع القوانين والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا تنتقل الحوكمة من مفهوم إداري إلى ثقافة سياسية جديدة تقوم على المشاركة والمساءلة والمصارحة.

• سوريا الجديدة.. لا تُبنى بالحكومة وحدها

المرحلة الانتقالية ليست مجرد مرحلة لتشكيل المؤسسات، وإنما فرصة لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع.

والدولة القوية ليست التي تخشى الأسئلة، بل التي تمتلك القدرة على الإجابة عنها؛ وليست التي تمنع النقد، بل التي تستطيع تحويل النقد إلى معرفة وسياسات أفضل.

ومن هنا يمكن النظر إلى اللقاء الحواري لوزير الخارجية مع الباحثين والإعلاميين والمثقفين باعتباره نموذجاً صغيراً لمسار أكبر تحتاجه سوريا: الانتقال من إدارة الدولة للمجتمع إلى الشراكة معه.

فإذا كانت الدبلوماسية السورية تعمل على إعادة سوريا إلى العالم، فإن التحدي الموازي هو إعادة بناء الثقة بين السوريين ودولتهم.

وهنا تلتقي الدبلوماسية بالحوكمة، والإعلام بالشفافية، والبحث العلمي بصناعة القرار، والمثقف بالمجتمع، والحكومة بالمواطن.

سوريا الجديدة لن تُبنى بالقرارات وحدها، ولا بالخطابات وحدها؛ بل بالعمل المشترك، والمصارحة، والشفافية، وتبادل الثقة، وتحويل النخب الفكرية والإعلامية والبحثية من متلقٍ للسياسات إلى شريك في صياغتها وتقييمها.

وهذه ربما تكون إحدى أهم معارك المرحلة الانتقالية: أن تنجح الدولة في كسب ثقة السوريين بالقدر نفسه الذي تسعى فيه إلى استعادة ثقة العالم بسوريا.

الرابط البديل للمقال

اقرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=10925

SCAN TO READ